قوائم المحتويات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسة للمجلة: https://visj.dws.gov.iq/

الديمقراطية وتاريخها ومعوقات تطبيقها في العراق دراسة تحليلية فلسفية نقدية

Democracy, Its History, and the Obstacles to Its Implementation in Iraq: A Critical Philosophical Analytical Study

أ.م.د. رشيد أحمد السامرائي

جامعة سامراء–كلية التربية قسم العلوم التربوية والنفسية

Assoc. Prof. Rashid Ahmed Al-Samarrai

Keywords

Democracy, Iraqi Parliament, Diseases of Power, Separation of Religion and State, Parliamentary Opposition, Parliamentary Privileges

Abstract

The study of democracy, its obstacles, and its significance contributes to correcting the course of a troubled political process and rescuing it through constructive criticism, followed by evaluation and reform. A research gap has bee observed in addressing certain shortcomings from a historical-philosophical perspective, particularly by examining the most important views of philosophers upon whose ideas major governments and global constitutions were founded, such as Plato, Aristotle, Hobbes, John Locke, Rousseau, Voltaire, and Montesquieu.

This study addresses the key ideas of these thinkers, who shaped the trajectory of democracy, as well as the pitfalls that may obstruct its path—almost as if they were living among us or predicting current events through rational inference. It adopts their methodological approaches, embracing what they advocated and avoiding what they warned against.

The research plan involves analyzing the most significant philosophical perspectives related to the subject, drawing from their intellectual experiences as they outline the course of each political action and its outcomes—whether negative or positive. This is done in order to address the problems they identified and compare them with the issues currently facing parliamentary work. It also aims to identify the correct path followed by effective parliaments around the world.

The study finds that several factors reduce parliamentary effectiveness. For example, when all election winners participate in government, the parliament lacks a genuine opposition capable of correcting the democratic process. Additionally, prolonged tenure in power may lead officials to develop narcissism and arrogance. The rule of law is the fundamental safeguard of both democracy and the state. Furthermore, excessive parliamentary privileges have encouraged opportunistic competition for seats. Evidence of this can be seen in the 2025 elections, which witnessed one of the highest numbers of blocs and candidates globally, where gaining parliamentary seats appeared to be a means of acquiring benefits or spoils.

These findings can help reform and improve the functioning of both parliament and government, serving as a practical guide for organizing their work.

The study employs both the analytical and critical methodologies.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:٢٠٢٦/٢/٩

المراجعة:٢٠٢٦/٢/١٤

القبول:٢٠٢٦/٢/٢٤

الكلمات المفتاحية:

الديمقراطية، البرلمان العراقي، امراض السلطة، فصل الدين عن الدولة، المعارضة في البرلمان. امتيازات البرلمان

ملخص

إن دراسة موضوع الديمقراطية ومعوقاتها واهميته يعيد تصحيح مسار العملية السياسية المرتبكة وينتشلها عبر نقدها نقدا بناءً ثم وتقييمها وتقويمها، ولاحظت وجود فجوة بحثية في معالجة بعض الهفوات من زاوية فلسفية تاريخية، عبر تناول اهم اراء الفلاسفة الذين قامت على أفكارهم اهم الحكومات والدساتير العالمية مثل افلاطون وارسطو وهوبس وجون لوك وروسو وفولتير ومونتسكيو، وسوف اتناول اهم اراء المفكرين السابقين الذين حددوا مسار الديمقراطية، والهفوات التي قد تعترض طريقها، وكأنهم يعيشون بيننا او يتنبؤون بما يحدث باستدلال عقلي، والاخذ بالنهج الذي وضعوه وتجنب ما نهو عنه، اما خطة العمل فهي اخذ اهم اراهم الفلاسفة في الموضوع قيد الدراسة، والنهل من تجاربهم العقلية، وهم يحددون المسار لكل فعل وما هي نتيجته سلبية ام إيجابية، من اجل معالجة المشكلات التي تحدثوا عنها من اجل ومقارنتها بالمشكلات لدينا في عمل البرلمان. ومعرفة الخط الصحيح الذي تسير عليه برلمانات العالم، ووجدت ان كل العقد التي تجعل البرلمان قليل الفعالية، وذلك مثلا ان كل من فاز يشترك في الحكومة، والبرلمان بدون معارضة حقيقية تقوم المسار الديمقراطي، وان المسؤول الذي يطول بقاءه في الحكم يصاب بالنرجسية والغطرسة، وقوة القانون هي التي تحمي الديمقراطية والدولة، وكثرة الامتيازات للبرلمان جعلت المنتفعين يتنافسون للوصول لمقاعده، والدليل في انتخابات ٢٠٢٥ أكثر كتل ومرشحين في انتخابات في العالم وكان الوصول للبرلمان جني مغانم او الحصول على غنائم. وهذه النتائج يمكن ان تقوّم وتصلح عمل البرلمان والحكومة، وتكون دليل عمل في تنظيم عمل البرلمان والحكومة،واتبعت المنهج التحليلي والمنهج النقدي.

١.مقدمة

لاحظت كثير من الآراء تدور حول الديمقراطية في العراق وبعض المعوقات التي تعترض المسيرة الديمقراطية، وهناك تساؤلات حول مدى صلاحيتها للمجتمع العراقي، ووجدت فجوة في البحث العلمي حول الموضوع في الدراسات الفلسفية الاكاديمية، ومقارنة التجربة العراقية بالتجربة الاثنية، أول ديمقراطية في التاريخ ودراسة التجارب العالمية عبر التاريخ، وهذه الفجوة البحثية سأدرسها بتسلسل تاريخي، بتمهيد اصطلاحيا ثم من اليونان واوربا العصور الحديثة وما قاله الفلاسفة المهتمين بموضوعها في الفلسفة الحديثة، وبعد إيضاح القواعد والمقومات والاسس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، ثم نصل للهدف، وهو دراسة الديمقراطية في العراق، والبحث عن المعوقات التي تعرقل المسيرة الديمقراطية، وهي معوقات او ماهي نقاط سوء تطبيقها النظام، حسب المقياس الأساس الذي وضعه الفلاسفة. وسارت عليه الأنظمة الديمقراطية الناجحة. ولابد من دراسة أسباب تلكؤها في العراق، وهناك أنظمة استمرت ديمقراطيتها من أكثر من ٣٦٠ عام، فما السر في دوام واستمرار النظام الديمقراطي، وبيان اهم المعالجات التي يمكن اجرائها، وكل هدفنا اخراج العراق بلدنا من الارباك الذي تمر به العملية السياسية، ومن الله التوفيق. وسوف اعتمد منهجية التسلسل في عنوانات البحث من أولا، ثانياُ

١.١.تساؤلات البحث

١-هل بالإمكان إقامة أي أحزاب او تجمعات سياسية في الدول الرائدة في الديمقراطية على أسس عنصرية او قومية؟

٢-بعض القادة المتمسكون بالسلطة قد يعانون من امراض نفسية؟

٣-من يشكل الحكومة، أكبر كتلة تتشكل تحت قبة البرلمان بعد الانتخابات، ام أكبر كتلة فازت في الانتخابات؟

٤-لماذا لم تتطور اوربا الا بعد فصل الدين عن الدول ولماذا الدولة يجب أن تسيطرعلى القوة والسلاح؟

٥-ما لسر وراء استمرار أنظمة ديمقراطية لعدة قرون، ودول انهارت فيها

٦-كثرة الامتيازات والمخصصات لأعضاء البرلمان مفيدة ام مضرة

٢.١.فرضيات البحث

١-لاستمرار أي نظام ديمقراطي، يجب ان تكون السلطة العليا للقانون، والقانون كالتنين.

٢-الكتلة الأكبر التي تشكل الحكومة لابد ان تكون هي التي فازت في الانتخابات.

٣-من معوقات إقامة نظام حر ديمقراطي السماح بتأسيس أحزاب عرقية او قومية او عنصرية.

٤. فصل الدين عن الدولة هو الخطوة الأولى لتطور البلد

٥-عدم فعالية نواب البرلمان إذا كان أعضاء كل كتلة وقراراتهم وقرارات ناخبيهم مرهونة بدوافع رئيس الكتلة

٦-ارتفاع الرواتب والمخصصات والامتيازات للبرلمان جعل الوصول للبرلمان يتكالب كل من يبحث عن الجاه والثروة، وليس من ان يريد ان يخدم بلده.

٧-الحالة الصحية في كل برلمان لابد من وجود معارضة، تراقب الحكومة وتقوم عملها،

٨-في مجتمعاتنا الشرقية، ويلنا للنظام الابوي، جعلنا نميل للنظام الاستبدادي، نسلمه امورنا وهو يقود.

أولاً- الديمقراطية اصطلاحاً

مفهوم الديمقراطية السياسي يعنى به حكم الشعب من خلال التمثيل الحر والتزيه.

وكلمة ديمقراطية كلمة غير عربية، باليونانية (ديموقراتيا)– والمعنى الحرفي –حكم الشعب – وهي شكل من اشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة اما مباشرة او من خلال ممثلين (ar.Wikipedia. Org) وحسب الموسوعة الفلسفية يعلن رسميا خضوع الأقلية لإرادة الأغلبية، ويعترف بحرية المواطنين والمساواة بينهم (روزنتال، الموسوعة الفلسفية، ص٢١٠).

ثانيا–الديمقراطية

لتكوين صورة عن الديمقراطية من بدايتها، حيث كانت في اثنا في اليونان، كان فيها اول ديمقراطية حقيقية، ولنعطي صورة لها فالديمقراطية بدأت بصورة ضيقة، تحت سلطة بركليس(٤٩٥-٤٢٩م) الدكتاتوري كانت ديمقراطية حقة، فهي من ابرز التجارب البشرية التي تحتاج الى دراسة، حيث كانت نسبة قليلة من سكان اثينا يعرفون القراءة والكتابة، وأيضا كثير من المناطق المحيطة لا يستطيعون الوصول لاثنا لبعد المسافة، والانتخاب فقط لمن ولد لأبوين حرّين من اثينا، ومن بلغ الواحد والعشرين من العمر، وحريصون على ان لا يشمل غير سواهم، (ول ديورانت، قصة الحضارة ج١١، ص٢٥) وفي اثنا المقياس للمواطنة ليس من له الحق بالاقتراع فحسب، بل هو من اذا جاء دوره بالقرعة في يوم ما على ان يتولى منصب الحاكم او القاضي، ولابد ان يكون حرا ولديه استعداد يخدم الدولة حين يتطلب نداء الواجب، ولديه القدرة على خدمة اثنا، ومن يكون خاضعا لغيره(العبد) او من مضطرا الى الكدح والعمل ليحصل على قوته، ان يكون لديه وقتا كافيا يؤدي خدماته تلك، ولذلك معظم الأثنيين يبدو لهم ان من يعمل بيديه لا يصلح لان يكون مواطنا اثنيا، وهذا يناقض اعتبار الفلاح الاثيني المعترف به مواطنا (ول ديورانت، قصة الحضارة، ج ١١ ص٢٥- ٢٦) فالمواطن عليه واجبات يؤديها قبل ان يحصل على امتيازات، عليه ان يكون على استعداد لخدمة اثنا في السلم والحرب فالقرعة كانت

تشمل جميع الأثنيين، وكل انسان ممكن ان يرشح كقاضي او حاكم.

وسر ارتقاء اثنا هو قدسية القوانين، فيقول ول ديورانت "يبدو ان القوانين كانت في نظر اليونانيين الاقدمين عادات مقدسة، ارتضتها الالهة واوحت بها، ولفضة ثميس Themis في اثناظ وكما في الدو او التين في الصين، او رينا الهند ..... والقانون عندهم جزءا من الدين" (ول ديورانت، قصة الحضارة، ج ١١، ص٣٠) ونجد ان ارسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق م) مثل استاذه افلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق م) يمجد العدالة، فحتى الثورة عزاها لغياب العدالة، فيقول رسل في كتاب تاريخ الفلسفة الغربية" ان منع قيام الثورة يتطلب ثلاثة أشياء، هي ١-بث الدعاية الحكومية في تربية النشء، ٢-احترام القانون حتى في الأشياء الصغيرة ٣-العدالة في القانون والإدارة، يعني المساواة بما تفتضيه النسبة الصحيحة. ولكل فرد ان يتمتع بنصيبة"(برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ص٣٠١) ان ارسطو عصر ما قبل الميلاد قد شخص المشكلة، وحدد ما مطلوب لاستقرار الحكم ونجاح الدولة وازدهارها. والعدالة هي الجانب الأساس في استقرار أي نظام حكم، فالظلم هو نقطة ضعف أي نظام للحكم، والنظام الفاشل عليه ان يتقبل الثورة او الانقلاب عليه.

وفي النظام الاثيني الفريد كان الاف المواطنين يمارسون إدارة اعمال الدولة اليومية وبتفاني، كان كل يوم يجتمع مجلس الرؤساء او الحكم (بريتاني) ويعملوا لجنة ادارة اجتماع مجلس الشعب بكامل أعضائه، وبعد الظهر وفي كل يوم، يعين أعضاء للمجلس بنظام القرعة بينهم، ضابطاً خافراً مهمته من غياب شمس اليوم الى مغيب الغد، وبحوزته سلسلة فيها يحفظ اختام الدولة ومفتاح خزنة الدولة، وضابط الخفر اليوم هو المسؤول مع ١٦ شخصا من المجلس هو ينتخبهم، يعيشون في البيت الدائري المجاور مجلس الشعب، والمواطن الذي يستلم مهمة ضابط الخفر مرة واحدة في حياته، كذلك عضويته في مجلس الشعب لا تكون اكثر من مرتين ومنفصلتين.(اندرو روبرت برن، تاريخ اليونان،١٧٥- ١٧٦). ان هذا النموذج في الحكم هو تحميل المواطنين المسؤولية، وانظر، كم تجد ان المواطنين متفانين في حب دولتهم، ومستعدين وبتفاني لخدمتها وبدون مقابل او امتيازات او أجور. وخير دليل على تفاني الاثنيين، قصة سقراط ومحاكمته واعدامه، حيث طلبوا منه التنازل عن مبادئه ويغير فكره ويعفى ولكنه أصر على رايه، وعندما حكم بالموت وشرب السم، طلب منه طلابه انهم يهربوه من السجن بالتعاون مع الحراس، ولكنه رفض، وقبل بالحكم، وقال اننا من وضعنا قوانين اثنا نحن اول من يلتزم بها، حتى وان طبقت بصورة جائرة، والمنفذين سيئين يقول يجب ان نرضى به، ان هذا الامر يدل على مدى تفاني الاثنيين في خدمة اثنا واحترام القوانين حتى وان كانت جائرة في التطبيق عليهم.

ثالثا–تحول الحكومة من الديمقراطية الى الاستبداد او غيرها

ومن كتاب الجمهورية لأفلاطون يقول "ان الحكومات تنتقل من حالة الى أخرى،

الاولى كما في كريت وأسبارطة الحكومة التيماركية التي اجمع الناس على امتداحها.

الثانية: الحكومة الاولغاركية

الثالثة: الديمقراطية ضد الاولغاركية وخليفتها.

الرابعة: حكومة الاستبداد" (افلاطون، الجمهورية، ٢٣٦-٢٣٧)

وطبعا هو يخرج لنا الحكومة التيماركية من الارستقراطية الملكية، او حكومة الحكماء، أي ان الارستقراطية هي بداية التسلسل في الحكومات فيقول افلاطون " لقد نظرنا في الانسان الذي يمثل الارستقراطية، وبالصواب حكمنا انه عادل صالح..... ونخفض النظر عن أنواع الناس الدنيا، وهم الجشع المشاغب، الذي يطابق نظام اسبرطه، والأُلغاركي ثم الديمقراطي فالمستبد (افلاطون، الجمهورية ص ٢٣٧) فالاستبداد هنا تولد من الديمقراطية، أي تحت النظام الديمقراطي وبأسم الديمقراطية يتجاوز الناس على حقوق وواجبات الدولة وتحصل الفوضى، التي يتبعها الاستبداد. وهذا ما أكده زكي نجيب محمود في معرض حديثه عن السفسطائية حيث سادت موجة شك شملت كل اليونان، واخذ اليونانيون بهدم القديم بكل ما بيدهم من معاول، فأزيحت الارستقراطية إزاحة تامة، وبدلها وعلى انقاضها قامت الديمقراطية، والعلم والفلسفة ازاحوا العقائد الجامدة للدين الوثني، وانحل على أثرها العقائد والأخلاق. وذهبت هيبة السلطان، والاجيال الجديدة بدأت تسخر من عقيدة الاسلاف وتم تحطيم كل القوانين وتعاليم الاخلاق باعتبارها اغلالاً تعوق الانسان. (زكي نجيب محمود قصة الفلسفة اليونانية، ٦٤) وهذه الحقبة السفسطائية، حقبة الازدهار والفن والحرية.

أن التيماركية هي حكومة الشرف العسكرية وتعني الشرف= Time / الحكم Kratos والمقصود حكومة الشرف العسكرية وفي هذا النوع من الحكم يبحث عن الانتصار ويعبد القوة سريع الغضب احترامه للمراتب التي تحكمه، ولا يهتم بالفكر والفلسفة- فهو انسان يحب القتال ولا يريد ان يفكر، وفيه يبحث الناس عن الشرف وليس عن الحقيقة والمجتمع يتحول الى الحث عن الهيمنة والمنافسة بدل العدل.

ويؤكد افلاطون النظام الاولغاركي يعني ان قيمة وتقدير الرجل بثروته، فالحكم يكون حكرا على الأغنياء، وليس للفقراء حظ في الدولة (افلاطون، الجمهورية، ٢٤٢) وهذا المقياس قد يكون ولو بنسبة معينة في نظام الحكم في العرق

ويقول افلاطون (٤٢٨-٣٤٨ ق م)" ان الديمقراطية كالأولغاركية تقتلها الرغبة الزائدة فيما تحسبه خيرها الأعظم"(افلاطون، الجمهورية، ٢٥٦) والخير الأعظم لدى الأولغاركية هو جمع المال (افلاطون، الجمهورية ٢٥٥) ان جمع المال هو الذي يدفع الحكومات للفناء، حيث يضن القادة انهم مخلدون فيها، ويزيدون في الاستحواذ وسلب أموال الدولة والشعب، ولكن ما ان يضج الشعب بالثورة، حتى يفقد منصبه بسبب جشعهُ هو واتباعه، وهذه الحال نجدها تتكرر على مر

العصور، وهذه نتيجة لقصور بالرؤية، ولان السلطة تصيب القادة بالمراض منها النرجسية.

رابعاً-الديمقراطية في التربية اليونانية، في اثنا

لماذا الانسان لم يحقق الحياة المثالية؟ يجيب ول ديورانت على لسان افلاطون، يقول" بسبب شراهة الانسان والترف، ان الناس لا يقتنعون بالحياة البسيطة، وهم بطبعهم يحبون الاقتناء والطموح والغيرة والمنافسة، ويمل الناس بسرعة مما بأيديهم، ويتوقون الى اقتناء ما ليس عندهم، ويشتهون ما في يد غيرهم، والنتيجة هي اعتداء جماعة على أملاك جماعة أخرى وتنافس الجماعات على موارد الأرض التي تنتهي بالحرب عادة فيما بينها، وتنمو التجارة والمال الذي يحدث فوارق وطبقات جديدة، وتصبح المدينة مدينتين، مدينة للفقراء ومدينة للأغنياء بينهما صراع مستمر، ...وتنهض في هذه الحالة الطبقة البرجوازية من التجار التي يبحث افرادها عن مكانة اجتماعية عن طريق الثروة، وعند زيادة ثروة التجار على ثروة أصحاب الأراضي، يفسح النظام الارستقراطي الطريق فيحل محله النظام الاوليجاركي" (حكومة الأغنياء) (ول ديورانت، قصة الفلسفة من افلاطون الى جون ديوي، ص٢٤)

بعد أن يحكم الأغنياء ومن يمتلكون المصارف الدولة، تحل خطة للحزب السياسي وشهوته للمغانم والمناصب، بدل خطة لتدبير الدولة وادارتها، لتتكيف مع النمو والتطور. (ول ديورانت، قصة الفلسفة، ص٢٤) هذا النظام الذي تحدث عنه افلاطون في تقاسم المغانم والمناصب والامتيازات نجده اليوم حل واستفحل في العراق، ولا هم لكتل الا جمع المغانم وليس إدارة الدولة، والتي قد تصل حتى الى بيع المناصب، وهذا اسوء ما في أنظمة الحكم لأنه جريمة مقدما، فمن يأخذ هذا المنصب ليس لأنه يريد اداره بشكل أفضل، بل سيجلس فيه اسوء فاسد وسيكرس عمله كيف سيسترجع الأموال التي دفعها اولا، ثم يبدا بتحقيق الارباح او المغانم على حساب حقوق الناس او الحق العام.

وحسب رؤية افلاطون وعلى لسان ول ديورانت فان الحكومات تنهار وتنحل كلها وذلك للأفراط وتجاوز مبادئها الأساسية، فالنظام الارستقراطي يدمر نفسه وينهار بسبب تحديد وضيق دائرة السلطة في اشخاص محددين، وكذلك حكومة الأغنياء تشل نفسها لتهافتهم على جمع الأموال، والحالتين السابقتين نتيجتهما الثورة، والثورة قد تحدث لأسباب بسيطة وتافهة، ولكن الأخطاء الجسيمة للحكومة المتراكمة هي السبب الرئيس، (فعند مرض الجسم مرض بسيط، ويهمل وعند اصابته بمرض اخر فانه(تآزر الامراض) قد تتطور الإصابة وينهار) وبد الثورة وانهيار النظام القديم تأتي الديمقراطية، بعد تغلب الفقراء على المنافسين السابقين. ويكون نصيب الشعب التساوي في الحرية والسلطة.

ونجد ان الديمقراطية تقوم بتدمير نفسها، ففرط الديمقراطية يؤدي للتفريط فيها، حيث ان مبدأها الأساسي هو المساواة بين الكل في حقوق الحصول على المناصب او تسيير سياسة البلد بصورة عامة، لكن هذا الامر جميل في الظاهر، ولكن سيتحول لفوضى ثم نكبة، وذلك لنقص في اعداد الشعب

وتدريبه للمهام الوظيفية (ول ديورانت، قصة الفلسفة، ص٢٤) هذه الدورة تتكرر في اغلب دول العالم الا التي فيها نظام يتمتع باركان الثبات والديمومة، مثل الأنظمة الاوربية القائمة على أسس صحيحة.

ويصل افلاطون الى القول "ان حكم الجماهير والغوغاء بحر هائج يتعذر على سفينة الدولة ركوبه او الإبحار فيه، وكل ريح من الخطابة والشعوذة من جانب الخطباء تحرك المياه فيه وتعطل المسير، وتكون نتيجة مثل هذه الديمقراطية حكم الطغيان، او الحكم المطلق، ان الجماهير تحب المداهنة والمداجنة، وهي جائعة وتواقة، وأخيرا ينهض الى الحكم أكبر مداهن، ويدعوا نفسه حامي الشعب، ثم يستولي على السلطة العليا المطلقة في تلك البلاد"(ول ديورانت، قصة الفلسفة ص ٢٤-٢٥) وهذا ما يتكرر في اغلب الثورات والحركات المسلحة او العنيفة. ويصعد للحكم المغامرين والمجازفين، اما المفكرين والمنظرين في السياسة سيختفون، لأنهم يحسبون المخاطر وينظرون للمستقبل ولا يريدون ان يكون احتمال الفشل ضعيفا، فيريد حماية نفسه، وينسحبون. ولكن عندما تستقر الأمور، سيكون أحد المجازفين في المقدمة، او من لديهم الاستعداد للأقدام والمجازفة سيتصدرون المشهد، وهذا ما حصل في اغلب الثورات العربية وفي العالم.

خامساً–المقارنة بين الانظمة

يبحث افلاطون في كتاب القوانين عن أفضل انواع الحكم، وهو النظام المختلط، وفيها يتم الجمع بين الحكمة في النظام الملكي (الارستقراطي) والحرية في النظام الديمقراطي (نيقولا ميكافللي، الأمير، ٢٢٤).

وهذا النموذج هو الذي نراه أفضل الأنظمة على مر العصور، لان فيه الديمقراطية والارستقراطية تجتمعان،

ويجد ارسطو ان الضمان الأوحد لحكم صالح في أي بلد هو نفاذ وتطبيق القانون (نيقولا ميكافللي، الأمير، ٢٢٦) فالفرق بين الدولة الفاشلة والجيدة هو تطبيق القانون، فالقوانين موجودة في كل الدول ولكن الفخر في تطبيقها، وعن حرب اثينا الثورية يقول المؤرخ اليوناني العظيم هيرودوتس" تظهر هذه الحرب أي شيء رائع هي المساواة السياسية، لو يكن الاثينيون تحت حكم الطغاة يقاتلون خيرا من جيرانهم، ولكنهم ما ان تخلصوا من الطغاة حتى أصبحوا خيرهم جميعا، وما ان أصبحوا أحرارا حتى أصبح كل انسان فيهم غيورا، متحمسا، لأنه عندما لا يقاتل فإنما يدافع عن مصلحته ذاتها"(اندرو روبرت برن، تاريخ اليونان، ص١٧٤) وهذا يدل على مدى تغير الانسان ودوافعه اذا ما كان تحت حكم الاستبداد، تغير حاله تحت حكم الحرية الديمقراطية.

فا لأثينيون لم يتميزوا في القتال الا تحت ظلال الحرية. ومن شروط الديمقراطية في بلاد اليونان ان الشخص الاثني لا يمكنه ان يكون عضو في البرلمان (مجلس الشعب) مرتان في حياته وشرط ثاني ان لا تكون تلك العضوية لفترتين متعاقبتين وسنوات متوالية (اندرو روبرت برن، تاريخ اليونان،

ص١٧٦) ان هذه الشروط التي كانت في اثنا لعضوية البرلمان نتمنى ان تكون موجودة في برلمان العراق من تحديد عدد مرات العضوية، لان هناك نواب في البرلمان العراقي من اول دورة لحد الدورة السادسة الان، وهم اما أعضاء او مرشحين، ومع كل اخفاقات الحكومة في كل دورة تعاد من جديد نفس الوجوه، وهناك مقولة لألبرت أينشتاين، (الغباء هو تكرار نفس الفعل مرتين وبنفس الخطوات مع انتظار نتائج مختلفة)

https://share.google/7QzAwRhYIfDaRpWHG

ويقول افلاطون في كتاب القوانين "بالمقابل يظهر التاريخ للعيان انحطاط الدستور الفارسي وتحول تلك الملكية الليبرالية الى حكومة طغيان، وانحطاط الدستور الديمقراطي لاثنا حيث الت الحرية الى فوضى لا كابح لها، هناك إذا دستوران متضادان: الاستبداد والديمقراطية، ومنهما تولد جميع الدساتير الأخرى، فان افترقا كانا رديئين، وان امتزجا بنسب صحيحة انبثق عنهما دستور جيد". (اميل برهية، تاريخ الفلسفة اليونانية ١، ص٢٠٦) هنا يشير افلاطون الى ان جودة الحكم تراوح او تتنقل بين الديمقراطية والاستبداد جيئة وذهابا، بين أفضل حالة واسوا حالة في الحكم، وهنا هو السر في الحكم الجيد القوي (استبداد القانون) ان الاستبداد والطغيان يقد يولد الثبات للحكم لأمد معين، ولكن انقلاب الأوضاع بأقرب فرصة وسوء الأوضاع. إذا ما الحل ان افل نظام حكم هو استبداد القانون وطغيانه، ليس لصالح أي شخص او فئة او طائفة او قومية، لان ذلك لن يدوم، بل استبداد لصالح الانسان ونورد هنا خير مثالا (قصة الفتاة الكويتية

ويصف ارسطو في كتابه السياسة جزء عن الطغيان، فيصف الطاغية والملك والفرق بينهما، عندما يطلب الملك الشرف، لكن الطاغية يريد الغنى والاستحواذ، في حين الملك يحرسه أبناء جيش من المرتزقة. وقد يكون الطاغية مهرجا، بمعنى انه يحاول الحصول على سلطة ونفوذا على الشعب بإظهار حماية طبقات الشعب من الاعيان وظلمهم، وكأنه هو المخلص. (رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ص٣٠٢) نجد ان نظام الحكم الملكي أفضل من غيره، إذا ما توفرت من خلاله الحرية،

ونجد ارسطو في لفته ميكا فللية يوجه مجموعة من النصائح للطغاة اذا ما ارادوا الاحتفاظ بالسلطة، وهذا يعمل به او يقوم به الكثير من الطغاة او الحكام اليوم، فيوصي بنشر بذور الشقاق وسط الناس، حيث يقوي سلطة النساء وكذلك العبيد، وجعلهم انصارا له، ويشتغلون بنقل الاخبار له عن الرجال، وافقار الامة، وجعلهم مشغولين بأعمال عظيمة دائما، حرب او غيرها، مثل عمل حاكم مصر على بناء الاهرامات، عمل وبناء بدون مردود اقتصادي، وليشغل شعبه فمطلوب ان يشن الحرب، تشغله وتجعله يشعر بحاجته الى زعيم وسط المخاطر،(رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ص٣٠٢ – ٣٠٣) هنا لابد ان نتوقف عند الكثير من الحكام اليوم ونجدهم يعملون بهذه الاعمال لشغل الناس وتفرقتهم واشغالهم وافقارهم، فلابد من وجود تقييد للحكام، وكما قال فولتير –دولة فيها الحاكم مقيد من فعل الشر، مطلق

اليدين بفعل الخير– ان شن الحروب يجب ان لا يتم الا بموافقة اعلى سلطة نيابية برلمانية، كي لا ينفرد الحاكم بشن الحروب والأمة تتحمل العقبات. ، وهناك معارضة تراقب عمل الحكومة، ويجب الانتباه الى افعال الحكام وليس الى كلامهم، فأننا عندما نحتاج صانع احذيه لا نذهب لمن يحلو لنا كلامه، بل لمن يحسن عمله، ليس كل من كلامه عذب او شكله جميل يصلح ان يمثلنا في السياسة، فالمهم امانته وصدقه، ونزاهته، وليس جمال صوته.

كما أكد مونتسكيو(١٦٨٩–١٧٥٥م) على ان الحرية في أي بلد او امه تنعدم، ان اجتمعت السلطات الثلاث لشخص او هيئة واحدة، وبذلك تنعدم الحرية، فقد يحلو للملك او أي شخص او مجلس كان وضع قوانين غير منصفة، فيتم تطبيقها بصورة مجحفة. فكل قد ينتهي ادا نفس الجهة التي تضع القوانين تنفذها. والسلطات الثلاث هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضائية. (إبراهيم الزيني، مونتسكيو، ص١٢٣) ولا يمكن ان يكون لنفس الجهة أعضاء في مجلس النواب، ولديها سلاح جهة تنفيذية في ذلك البلد، فستون قرارات الجهتين التشريعية والقضائية رهينة بيد تلك المجموعة، التي تحمل السلاح، فهنا ستكون حرية البلد في خطر

والسياسة كما يؤكد ميكا فللي ان مجال الصراع هو في السياسة، سواء بين الافراد او اية جماعة فيؤدي الى تكون كل الوسائل مشروعة او غير مشروعة، والأساليب كلها توظف، فيكون الحاكم عندما يتطلب الموقف كالأسد ليرهب الذئاب، ويكون كالثعلب للتخلص مما ينصب له من الفخاخ، حسب مقتضيات الحاجة. (نيقولا ميكافللي، الأمير، ص١٤٨) نجد ان صور الحكم تنتقل بين السوء وأفضل نظام حكم، أي بين الديمقراطية والاستبداد، وما بينهما من اوالجارشية او ارستقراطية.

سادساً –الديمقراطية وتطبيق القانون (التنين)(*)

لابد من ان نذكر نص الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبس (١٥٨٨–١٦٧٩) عن كيفية نشأت الدولة؟ وما غاياتها؟ يؤكد توماس هوبس ان نشأت الدولة، هو نتيجة لميثاق وتعاقد اداري حر بين الافراد، تم بمقتضاه تنازل الافراد عن جزء من الحقوق الطبيعية لهم وحريتهم المطلقة، مقابل تحقيق الأمان والاستقرار والحرية لهم، من قبل فرد او هيئة تجسد إرادة الجميع، ويعمل على تنظيم شؤونهم ويحقق ضمان السلم والامن والمحافظة على حقوق الجميع ، وبشرط ان يكون قويا مستبدا (كالتنين)، حتى لا يجرؤ احد على خرق ميثاق العقد المتعاقد عليه، او عصيان الأوامر التي يصدرها، وبهذه الحالة تنشا الدول، وهدفها ان تضمن امن واستقرار وسلم المجتمع (إبراهيم الزيني، مونتسكيو، ص١٢٧)

هنا نجد الحالة على الطبيعة تتجسد فيها الحرية المطلقة، الانسان يفعل ما يريد ولا توجد سلطة عليا تحاسبه، اذا هي فوضى، وهي صراع الكل ضد الكل، فكل فرد ممكن ان يهاجم من يريد او يسلب

(*) التنين او اللفثيان في كتاب (توماس هوبس) العقد الاجتماعي، اللفثيان ذلك الكائن الأسطوري في الصين التنين ويقصد به ان القانون يجب ان تكون قوته في المجتمع قوة التنين

ما يريد ، ولكن في المقابل عليه ان يتعب ويسهر لحماية نفسه وعائلته ومجموعته، على عاتقه توفير الحماية له ولمجموعته وهذا مرهق ومتعب ويجند نفسه ومجموعته، ، والعقد الاجتماعي هو اتفاق الناس فيما بينهم وليس بينهم وبين الدولة، لان وجودهم سابق لوجود الدولة، كما عند جان جاك روسو على ان يتنازل كل شخص عن جزء من ماله (رسوم وضرائب) وحريته لشخص او جهة معينة، مقابل ان توفر لهم الحماية، أي ان يتنازل الناس عن جزء من أموالهم(ضرائب) وحقوقهم (للسلطة الحق بسجن وعقوبة أي شخص اذا ما اساء) مقابل الحماية. والجهة التي توفر الحماية عند هوبس يجب ان تكون صارمة وشديدة في تطبيق القانون على الجميع، والا ستكون الدولة فاشلة. فالسلطة الأولى يجب ان تكون للقانون، أي حد استبداد في تطبيق عدالة القانون على الجميع، ومشكلة الدول هي في وضع استثناءات وتشريع لخرق القوانين للجميع او تطبيق القانون لفئة دون أخرى وهذا الامر لا يبني دولة. هذا ما قصده توماس هوبس بالتنين، وان تكون للدولة في تطبيق القانون قوة التنين الخارقة في الاساطير.

مونتسكيو في كتابه روح الشرائع يؤكد ان حكومة الفرد هي الأكثر مناسبة للطبيعة مادامت الطبيعة قد اقرت السلطة الابوية، غير ان مثال السلطة الابوية لا يثبت شيئا، وذلك لان سلطة الاب وان كانت ذات نسب بحكومة الفرد، تكون سلطة الاخوة بعد موت الاب، او سلطة أبناء العم إذا مات الاخوة. (مونتسكيو، روح الشرائع، ص١٨) في الشرق يميل بعض المنظرين الى ان نظام الفرد الواحد هي الأفضل وهذا نابع من السلطة الابوية التي اعتدنا عليها، نحتاج اب يتولى امورنا، ولا نريد ان نتحمل نحن المسئولية، ونحن نقوم بالواجبات، او لا نبحث عن شريك نتعاون معه.

والحكومة عند روسو إذا ما كانت سلطاتها بيد الشعب تسمى ديمقراطية، وإذا كانت عنده السلطة بيد مجموعة من الشعب سميه ارستقراطية، وفي الديمقراطية الشعب هو الملك، (مونسكيو، روح الشرائع، ص٢١) هذا ما نفتقده في العراق، مع وجود الديمقراطية، ولكن ديمقراطيتنا ليست حقيقية.

ونجد ان فلسفة جون لوك قد حولت النظر من الطاعة العمياء للكنيسة، الى النظرة الليبرالية الحديثة، فكانت هناك مجموعة تساؤلات، هل الايمان الذي يفرض بالقوة مقبولا او صادقا، هنا البذور الأولى لليبرالية الحديثة، ان للإنسان الحرية في اختيار معتقداته دون اكراه، ففي العقد الاجتماعي اذا لم تكن سلطة الملك من السماء، فمن اين؟ السلطة تأتي من العقد الاجتماعي(*)، فالمجتمع لا يقوم على القهر من الأقوياء للضعفاء، بل يعيشون سواسية في قواعد مشتركة، ونظرة توماس هوبس مظلمة، لان عنده الانسان عدو لأخيه الانسان، في الحالة

(*) سيتكرر لدينا في البحث موضوع العقد الاجتماعي، لأنه في صلب موضوعنا، وسيكون في الاغلب بين فلاسفة العقد الاجتماعي توماس هوبس (١٥٨٨-١٦٧٩ م) وجون لوك (١٦٣٢- ١٧٠٤ م) وجان جاك روسو (١٧١٢- ١٧٧٨م).

الطبيعية، وتوماس هوبس ضحى في نظريته العقد الاجتماعي بالحرية، مقابل الامن، فتعطى السلطة المطلقة للحاكم مقابل توفير الأمان، وجون لوك لم يعتبر انسان الحالة الطبيعية ذئبا بالضرورة، بل فقط يحتاج التنظيم الى تعديل للسلوك واوجد لوك الحقوق (الطبيعية للإنسان)، فلا يستطيع الملك او اية سلطة ان يسلبها او يمنحها، وهي (الحياة الحرية وكذلك الملكية) هذه الحقوق تجعل السلطة غير مطلقة، ومسؤوليتها حماية الناس وليس اخضاعهم، وهذا هو التحول من الاستبداد الى الدولة الليبرالية الحديثة، بدون التخلي عن الحرية الفردية.

وهذا هو النظام السائد في اغلب دول اوربا الغربية، والذي يحلم يعيش في ظله حتى من يدعون للدولة الدينية الشمولية في بلداننا، ويحرصون على الحصول على جنسية هذه الدول ويحتفظون بجواز وجنسية ذلك البلد.

وان اوربا بعد تجربة حروب دينية طويلة، توصلت الى ان التسامح لا يمثل فقط فضيلة أخلاقية، بل ضرورة اجتماعية وسياسية. فالتسامح يجب ان يكون هو الأساس، لان فرض عقيدة معينة على مجتمع معين لا يريدها، ما هي الا طريق للفوضى. والحياة الإنسانية ليست ملكا للكنيسة او للملك او للمجتمع بل للإنسان نفسه، ونجد مسؤولية الدولة هنا هو حماية هذا الحق، وليس تعريضه للخطر، وإذا كانت الدولة قوة تهدد حياة مواطنيها، بذلك تفقد الشرعية التي وجدت من اجلها، والحق الثاني عند لوك هو الحرية، ولا تعني الفوضى، بل العيش وفق ما يراه الانسان مناسبا للعقل والضمير وفي حدود القانون، والامر الاخر هو الملكية فيعني بها لوك إضافة الى ما يملك من ارض او حقوق، هو ملكيته لنفسه وارادته، وليست فقط اقتصادية. (ينظر جون لوك، رسالة في التسامح، ٧٠-٨٠)

[فالحياة والحرية والمُلْكية] ارتباطهم وثيق ويكمل احداها الأخرى، فاذا سلبت احداها من الانسان تسقط الأخريتان فلا يمكن فصل أحدهما، ففي أوقات الازمات او الخطر والحروب او في الاستبداد تكون الحياة في خطر، والحرية تكون قد تسلب، عندما لا تفصل السلطات داخل البلد، عندما تسيطر سلطة تنفيذية وتكون لها سلطة تشريعية وممكن ان تهدد السلطة القضائية، اما الملكية ففي النظام الشيوعي فقد تم الغاء المُلكية، وضرب ركن أساسي من اركان العقد الاجتماعي عند لوك.

سابعا–القانون سيد الموقف

نجد في بلادنا الشرقية مثلا ان شخصا يمكن ان ينفعل ويتجاوز او يعتدي على مواطن او على شخص في خدمة عامة، لكن القوانين الرادعة موجودة، ولكن مم المتعارف ان يحل الامر وديا وبالتراضي وهذا الامر يدعو الشخص المسيء الى تكرار فعلته او يكرر فعله الاخرون، لكن في دول الغرب العقوبات رادعة تمنع أي شخص من الاعتداء على لأخرين، او حقوقهم، فنجد قصة الشابة الكويتية في فينا عاصمة النمسا، بداية عام ٢٠٢٦ التي خالفت القانون وقوة القانون تجعلها ولغيرها ان يفكرا ألف مرة عن تكرار الفعل. كيف يحمى النظام، فنذكر واقعة في دولة اوربية، توضح الفرق

بين التعامل لدينا، والردع لديهم، ففي شوارع فينا، سيدة كويتية لم تحسب انها في دولة اوربية، وليست في شوارع دولة عربية، فكانت تركب الباص ولديهم النظام نظام والوقوف في أماكن محددة، وعندما طلب منه ان يتوقف في المكان الذي تريد، لم يتوقف، الا في المكان المحدد، وقد يتعرض لغرامة ان توقف في المكان الغير مخصص، فعندما رفض اخذت بالاعتداء على السائق ضربا، فالنيابة اخذت دورها، وخرج الحكم١- سجن اربعة اشهر وممنوع الزيارة لها الا بأمر قضائي بعد مرور شهر، ٢- تحضر جلسات علاج نفسي وارشاد سلوكي في السجن ولو غابت جلستين للعلاج من غير عذر، يضاعف السجن فورا ٣-غرامة ٢٠ الف يورو للدولة حق عام، ٤- تعويض للسائق ١٥٠ الف يورو ٥- غرامة للشركة ٣٦٣٢ يورو،٦- غرامة اتلاف الباص ٤٧٠ يورو ٧- تحمل مصارف المحامي والدعوة التي قامها السائق عليها ٨- ترحيل فوري من البلد بعد إتمام الحبس ودفع الغرامة، ٩- اسمها في القائمة السوداء وتمنع من دخول البلد، https://rebrand.ly/un2podv ما هذا الحكم؟.. انه القانون انه التنين الذي تحدث به سابقا (توماس هوبس) حيث صور القانون بالتنين، هذا الحكم سيردع كل من تسول له نفسه الاعتداء على موظف او أي شخص، رغم ان السائق قد يعمل في شركة أهلية ولكن يقدم خدمة عامة، هذا الامر سيردع ويحافظ على النظام العام، فيجب ان تكون هناك هيبة ورهبة للدولة وليس لأي شخص او فئة او مجموعة اخر، والدولة هي التي تحتكر السلطة.

ثامنا–أفضل أنظمة الحكم

من هذه النماذج في الحكم نجد ان كل نظام حكم في العالم لابد ان يكون ضمن هذه النماذج الأربع، وكل دولة قد نجد شكل نظام الحكم غير ثابت، ويتحول من نظام الى اخر، الا بعض الدول التي تتمتع باستقرار، ولابد ان نبحث عن أفضل نموذج عالمي، وكتب له الدوام والاطول عمرا وحقق نجاحات في مسيرته، وشكله هل هو الملكي ارستقراطي ام برلماني، ام غيره، وماهي النجاحات الامتيازات التي حققها. ونستعين بآراء الفلاسفة،

بالرغم مما لدينا من تحفظ، ولكن النموذج الأفضل نشير اليه، بغض النظر عن الموقف السياسي معه، ونجد ان الاوربيين استعانوا بتجارب وعلوم العرب واقاموا عليها نهضتهم، واليوم جاء دورنا لنستفيد من تجاربهم، نشير الى أفضل نموذج لديهم، واستمر هذا النموذج ما يقرب ال ٤٠٠ عام. نستشهد بما يقوله الفيلسوف الفرنسي فولتير(١٦٩٤-١٧٧٨ م) في رسالته حول البرلمان، ويقارن بين الدولة الرومانية والإنكليزية فيقول "ان العبودية كانت ثمرة الحروب الاهلية في روما ، وان الحرية هي ثمرة الاضطرابات في إنكلترا، والأمة الإنجليزية وحدها التي انتهت في العالم الى تنظيم سلطة الملوك بمقاومتهم، واقامت في اخر الامر وبعد جهود متواصلة، وهذه الحكومة الحكيمة التي يكون فيها الأمير القادر على كل شيء لصنع الخير، مقيد اليدين في صنع الشر، والتي يكون السيناتورات عظماء بلا عتو ومن غير فسلالات، والتي يكون للشعب نصيب في حكومتها بلا بلبلة. (فولتير،

رسائل فلسفية، ص٦٦) ان هذا النموذج الذي يتحدث عنه فولتير، مطابق لما قال به افلاطون وسبق ان ذكرناه تحت عنوان (ما أفضل أنواع الحكم) وهو النظام الذي يجمع بين النظام الارستقراطي الدستوري، والنظام الديمقراطي، وهو ما كان موجود في نظام الحكم الملكي، والنظام في بريطانيا وفي السويد وهولندا واسبانيا الخ... فهو الذي يتوسط بين تسلط النظام الملكي او فوضى النظام الديمقراطي، وما حذر منه افلاطون أيضا، الملك حامي للدستور والتقاليد، ولكنه مقيد اليدين من فعل الشر ان الحروب الاهلية هي دمار للجميع، وفي روما هي كذلك ولكن انتهي في إنكلترا الى تقييد سلطة الملك، بعد ان كانت سلطاته مطلقة في فعل الشر.

نصل من ذلك الى ان النموذج الإنكليزي جيد ويصلح لكثير من البلدان، لان هناك ملك يملك ولا يحكم، سلطته دستورية، يراقب الحكومة ويحافظ على الدستور والنظام المتعارف عليه، ورئيس وزراء يحكم ولا يملك، وبرلمان يمثل الشعب يتم انتخابهم انتخابا، ومجلس لوردات يتم تعيينهم من قبل الملك، وهذه التركيبة نجحت، مجلسا اللوردات والنواب يراقب أحدهما الاخر، وكل منهما يراقبان الحكومة، فتولد من ذلك نظاما يعمل بانسيابية، فمجلس العموم البرلمان، يأتون من مستويات ودوافع متنوعة، فمجلس اللوردات هو الذي يعدل من اخطائهم، ومجلس اللوردات وطموحاتهم ودوافعهم يحد منها مجلس العموم او الشعب،

على الرغم من التنافس والاختلاف بين فرنسا وبريطانيا ولكن اظهر فولتير اعجابه بالنظام الانكليزي

وفي وصف رائع لحكومة لندن من فولتير، فمجلسا اللوردات والنواب هما الحكمين في حكومة لندن، والملك أصبح هو حكم ثالث، وهذا التوازن لم يكن في روما موجودا، فالكبراء والدهماء كانوا منقسمين دوما (مجلس الشيوخ، ومجلس الاعيان) وينعدم وجود سلطة ثالثة تكون حكما بين الطرفين المتنازعين، وكان سناتورات روما يعيشون الزهو الجائر، ولا يريد ان يقاسموا السلطة مع عامة الشعب شيئا، وحكومة روما لا تعرف طريقة لا قصاء الشعب، الا عبر شغلهم بالحرب الخارجية، فكانت تعد الشعب وحوشا ضارية، يجب اطلاقها على الجيران، خوفا من ان تفترس سادتها. والعيب الأكبر في حكومة روما انها جعلت الشعب فاتحين، وتسيدوا العالم لان كانوا تعساء، (فولتير، رسائل فلسفية، ص٦٧) فهذا التوازن على وصفه فولتير لم يكن متوفرا في روما، حيث الصراع بين الطرفين لا يحكمه إلا طرف ثالث، وهو ما تيسر وجوده في لندن بفعل الثورة، والملك كان هو الطاغية، ولكن تم تقييد سلطاته لان يكون حكما بين الطرفين، وكثير من قادة العالم في عالمنا يخافون شعوبهم، فيصنعون المشاكل امام الشعوب ومنها الحرب، وذلك على قول فولتير يطلقون الشعوب على الجيران، حتى لا تفترس سادتها (الحكام).

في المادة الحادية والعشرين يشير فولتير الى عدم استطاعة اتباع الملك، بعد الان على اخذ خيول

وعربات الاحرار الا بعد دفع اثمانها، ودفع الثمن هذا هو حرية حقة للشعب الإنجليزي لقضائه على أكبر الطغاة (فولتير، رسائل فلسفية، ص٧٤) هذا يدل على ما كان في وقت سابق، فيدل على ان اتباع الملك يأخذا من الشعب ما يشاؤون من أموال الناس بلا رادع، وكأن البلد ضيعة يتحكم بها الملك، فالقرار السابق يعد خطوة نحو الحرية التي يحلم بها الشعب.

ومن خلال ما تقدم نصل الى ان أفضل أنواع الحكم هو الذي يجمع بين الملكي والديمقراطي، أي حكم الطبقة الارستقراطية، تراقب حكم الجماهير التي قد يعوزها والخبرة. ومراقبة الجماهير تكبح تسلط او طمع بعض رجال الطبقة الارستقراطية.

ونجد ان روسو عندما يتحدث عن الذين يفوضون حقوقهم للجماعة كما في العقد الاجتماعي، يفقدون جميع حرياتهم، صحيح ان روسو يترك مجالا للتحوط حين يقول "ان الانسان يحتفظ بحقوق طبيعية معينة، ولكن هذا يتوقف على افتراض مشكوك فيه، وهو ان الحاكم نفسه سيحترم هذه الحقوق على الدوام، بينما الحاكم نفسه غير خاضع لأية سلطة عليا، وارادته هي الإرادة العامة، وهو موع من الحكم المركب الذي سينفذ قسرا على أولئك الذين قد لا تتفق معه ارادتهم الفردية" (برتراند رسل، حكمة الغرب، ج٢، ص١٥٥)

–والارستقراطية طبيعتها ان الشعب رعية، والاشراف حكام، والاشراف ان كانوا قليلين كانوا جميعهم حكاما، وان كان عددهم كبيرا انتخبوا مجلسا منهم، فالمجلس هو ارستقراطية، والجمهرة من الاشراف هم الديمقراطية، والشعب مهملا، اما الارستقراطية ذات الحكمة، تعمل على انتشال الشعب من وضع الإهمال، وأفضل نظام ارستقراطي هو الذي يقترب من الديمقراطية، واسوئها هو الذي يقترب من الاستبداد.

–والملكية هي حكم الفرد وفق القوانين الثابتة او الدستور، ووجود هيئات كالإشراف الأكليروس، والمدن يجب تقيد سلطة الملوك وتشكل هيئة لمراجعة القوانين وتذكر فيها اي تشكيل برلمان بدون ان يصرح بذلك. (يوسف كرم تاريخ الفلسفة اليونانية (ص ١٩٦).

–والطغيان طبيعته هو حكم فرد واحد بدون تقييد من دستور او الهيئات الثلاث، فيحكم لمصالحه الشخصية، والتضحية بمصالح الشعب (يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص١٩٦).

مونتسكيو

فيلسوف الثورة الفرنسية مونتسكيو (١٦٨٩–١٧٥٥)وخصوصا كتابه (روح القوانين) وذلك لما للكتاب من أهمية في موضوعنا، وهو المنهج الذي تقوم عليه الدول الحديثة، حيث قال عنه فولتير " انه بالمقام الأول مكتوب بذكاء عظيم، على حين من كتبوا في هذا الموضوع كانت كتاباتهم مملة تبعث على السأم والضجر، وقالت مدام دي ديفان ان ...وهو اصح تعريف له، فهو كتاب هو الذكاء في القوانين ، فهو يعرض لآراء عظيمة، ويهاجم الطغيان والخرافة والضرائب الفادحة."(ول ديورانت، قصة

الفلسفة ج ٤٩ ص١٩٥)) ويعد كتاب روح القوانين الكتاب المقدس للزعماء المعتدلين في الثورة الفرنسية، (ول ديورانت، قصة الفلسفة، ص١٩٩) " فكتاب روح القوانين نقيض كتاب الأمير لنيقولا ميكافللي" (١٤٦٩ – ١٥٢٧) لان كتاب الامير يعتبر دستور المستبدين. ولو ان ميكافللي رسم صورة للأمراء والزعماء كما هي حقيقتهم، وليس كما يريد ان يرسموها هم للشعب.

يؤكد مونتسكيو ان الفساد قد يلحق بالسلطة التنفيذية والتشريعية كذلك، وتبقى اخر قلعة من قلاع الديمقراطية هو القضاء، وتمت حماية النظام الديمقراطي الأمريكي بواسطتها وتقدم القيم أخيرا كقوة تستطيع مبارزة السلطتين التنفيذية والتشريعية مجتمعة، وضروري ان تكون هذه القوة طاهرة مطهرة من دنس السياسيين، وبإمكان المواطن ان يصل لها، (إبراهيم الزيني، مونتسكيو، ص١٩) إذا الأساس الخوف من افتراض عدم نزاهة السياسيين، ولكن يمكن السيطرة عليهم بالخوف من القانون.

تاسعاً – ديفيد اوين وامراض السلطة

الطبيب والسياسي البريطاني ديفيد اوين(*) (١٩٣٨م–) ووزيرا خارجية بريطانيا الأسبق، شخّصَ امراض السلطة، او امراض تصيب صاحب السلطة ويذكر لنا مقولة اللورد اكتون(١٨٣٨–١٩٠٢م) ان السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة (ديفيد أوين، في المرض وفي القوة،١٨– ١٩) وسبق ان طالب اكتون ان يحاسب أصحاب السلطة بمعايير اعلى من تلك التي يحاسب، بها من لا يملكونها فيقول اكتون" أني لا اقبل قانونك الذي يقول بان علينا ان لا نحاسب البابا والملك كما نحاسب غيرهم، منحازين للاعتقاد انهم معصومون، اذا ما كان هناك اعتقاد، فعليه ان يكون العكس في محاسبة القابضين على السلطة"(ديفيد أوين، في المرض وفي القوة، ص١٩) فهناك اختلاف وانعدام تطابق بين ما تطلق عليه الصحافة، او الجماهير عن الامراض العقلية، فالصحافة قد تطلق مصطلح (مختل عقليا) او(جنون العظمة) او (الغطرسة) ويرى اوين ان بعض او قسم من هذه العبارات استخدمت في وصف طغاة مثل أدولف هتلر وعيدي امين و ماوتسي تونك، سلوبودان ميلوسيفيتش وروبرت موغابي او زعماء في حكومات ديمقراطية مثل ثيودور روزفلت، ليندون جونسون ، ريتشارد نيكسون، تاتشر، توني بلير، جورج بوش. فالعبارات التي يستخدمها الجمهور والصحافة تركها الطب او تغير تعريفها (فالجنون) و(الخبل) استخدم الطب بدلها مصطلحات (اضطراب عقلي محدد) والاختلال العقلي نوع ضيق، واوهام العظمة وجنون العظمة

(*) ديفيد اوين ١٩٣٨م طبيب أنظم للبرلمان البريطاني ١٩٦٨ ووكيل وزارة الخارجية البرلماني في البحرية من ١٩٦٨–١٩٧٠ ووكيل وزارة الصحة البرلماني ثم وزير الدولة للصحة، ١٩٧٤ ووزير خارجية بريطانيا ١٩٧٧–١٩٧٩م، شارك ١٩٨١ في تأسيس الحزب الاشتراكي وأصبح رئيسا له ١٩٨٣–١٩٨٧ ثم رئيسا للحزب الديمقراطي الاجتماعي من ١٩٨٨–١٩٩٠ وبعد ذلك تم تعيينه سنة١٩٩٢ عضوا في مجلس اللوردات البريطاني واستمرت عضويته الى ٢٠١٤

والرؤساء الذين يعتبرهم الناس مجانين، وليسوا كذلك في المفهوم الطبي. (ديفيد اوين، ص ٢١-٢٢) ان هناك فرقا بين المصطلحات الطبية والإعلامية، فالاختلال العقلي مصطلح واسع المعاني.

ان هناك مسؤولين في الأصل هم لديهم مشاكل نفسية، وهذه قد تزداد بتآزر عدة عوامل بعد وصوله للسلطة، منها مغريات والدعم والتشجيع، وفي دول العالم الثالث يغديها تصفيق العامة وأضفاء صفة البطولة على شخص قد لا يحمل منها شيئا. ومنهم قد لا تكون لديهم مشاكل ولكن هوس السلطة وكما قال فان السلطة مفسدة.

من يتقلدون السلطة في كل دول العالم يرى ديفيد اوين ان من يستمر بالسلطة لسنوات طويلة يصاب بحالات او امراض نفسية ويؤكد اوين ان برتراند رسل قد كتب ان مفهوم الحقيقة شيء قد يعتمد على حقيقة بعيدا عن سيطرة الانسان، وهو السبب الذي جعل الفلسفة تزرع شيء ضروري وهو التواضع. ولكن زوال عنصر التواضع وهو الذي يحجم او يعمل على كبت الغرور، ولكن خطوة أخرى تتجه الى الثمالة بالسلطة، وقد شبهت كثيرا الحالة بثمالة القادة توصف بغرور السلطة، وتوصف من عامة الجمهور (بالانفصام او الخَبْل) او جنون وهي غير مستعملة في الطب حاليا (ديفيد اوين، ص١٩-٢٠) مهما اختلفت المصطلحات بين الطب والسياسة والصحافة. ونوبة الهوس كانت لا يتم تشخيصها الا إذا كانت واضحة متجلية، والتردد في تشخيصها ينبع من عدم وجود علاج لها، ولما اكتشف واعتمد اللثيوم كعلاج للاضطراب ثنائي القطب، صار يشخص ويعالج. وهناك مجموعة علامات واعراض ويتم التشخيص نتيجة لمحصلة التراكمات التي تظهر من الاعراض. ومرحلة الهوس المبكرة يطلق عليها (الهوس الخفيف) وتتميز بالابتهاج والحماس والطاقة الزائدة والثقة العالية بالنفس، والهوس الخفيف من النادر ان يؤدي الى اضطراب ثنائي القطب، على العكس من الهوس ثنائي القطبين، والحالتين تشتملان على الهوس والاكتئاب، ومع تفاوت التقديرات فان حوالي ١٤ مليون انسان في الولايات المتحدة لهم مشاكل الاضطراب والاكتئاب مع القلق. إضافة الى مليوني انسان من الراجح انهم يعانون اضطراب ثنائي القطب (ديفيد اوين، في المرض وفي القوة ص٢٣).

كما يرى ديفيد اوين فان الاعراض او التراكمات التي عن طريقها يتم تشخيص الهوس ثنائي القطب.

١-زيادة الطاقة والنشاط والشعور بالأرق

٢-والمزاج فيه افراط في البهجة

٣-تهيج شديد

٤-تسابق للأفكار لديه، والتحدث بسرعة شديدة ثم قفز من فكرة لأخرى.

٥-صعوبة النوم

٦-انعدام القدرة على التركيز مع التشتت

٧-ازدياد الرغبات الجنسية

٨-صعوبة تقييم وحساب

٩–سلوكياته غريبة عن الواقع

١٠–تطفل مع عدوانية في السلوك

١١–قد يتعاطى المخدرات ولى الاغلب كوكايين كحول او ادوية منومة

١٢–أفكاره بعيده عن الواقع فيتظاهر بقدرات وقوى ذاتية.

١٣–عدم الاعتراف بارتكاب أخطاء

١٤–تبديد وتبذير الأموال. (ديفيد اوين، في المرض، ص٢٣–٢٤)

ووفق ما تقدم يقوم بعض الباحثين بتقييم لسلوك قادة بارزين بأثر رجعي لاضطراب ثنائي القطب، حيث ان بحثا اعد من أطباء نفسيين امريكان اعتبر ثيودور روزفلت وليندون جونسن اعتبر انهم يعانون من اكتاب ومع اضطراب ثنائي القطب خلال فترة حكمهم. ولكن نجد محبيهم غير مستعدين للاعتراف بان ابطالهم يعانون الاكتاب مثلا ان تشرشل يعاني اعراض اضطراب ثنائي القطب ولا يمكن انكار معاناته وسقوه تكرر في اعراض الاكتئاب، وهو وصف تلك الاعراض (مزاج الكلب الأسود) والكثير من محبيهم لا يعترفون بحجة الاثار لم تشاهد، اولم يتبين ذلك في تشخيص سريري، اوانهم يحبون سماع سيرتهم شخصيات متميزة وفريدة. (ديفيد اوين في المرض وفي القوة، ٢٤–٢٥)

عن مصطلح جنون العظمة وعدم استخدامه كمفهوم طبي، ولكن يظهر المصطلح بصيغة (الغطرسة) فيقول " ان الغطرسة ليست مصطلحا طبيا، ومعناها في الأساس يعود لليونان القديمة، وتوصف ببساطة بان التصرف يكون متغطرسا عندما تظهر قيادة قوية فخرا وغرورا وثقة زائدة في نفسها، وتتعامل بوقاحة واحتقار مع الاخرين، ويبدو ان القائد المتغطرس يجد لذة في استخدامه للسلطة بهذه الطريقة المسيئة، (ديفيد اوين، في المرض والقوة، ص٢٦) ونجد هذه الصفة في مجتمعاتنا اليوم ليست حكرا على رئيس الوزراء ، بل نجده عند كل من يعتقد ان له سلطة معينة حتى اذا كانت سلطته إدارية، طالما يجد نفسه في مأمن من العقاب، فنجد من رئيس وزراء وأعضاء برلمان او رؤساء كتل او مدراء عامين او ادنى منهم، فانهم يسيئون استخدام السلطة عندما يعتبر نفسه في مأمن من العقوبة.

يرى اوين ان اعتماد مفهوم الغطرسة يعود للمسرح اليوناني أكثر من الفلسفة ووصف الغطرسة ان البطل عندما يحصل على المجد والفخر، بعد تحقيق نجاح غير متوقع منه تحقيقه، وسيطرة هذا الشعور لديه يبدأ تعامله مع الاخرين تتغير، حيث يحتقرهم ويتقزز منهم، ويحسب انه بقدراته الحصول على كل شيء. فيسيء صاحبها تقدير الأمور، ويسقط بأخطاء كثيره، تؤدي به لمجابهة العقوبات (اوين، في المرض وفي القوة، ص٢٦) ويعرف الفيلسوف

الغطرسة حسب وصف وتعريف الفيلسوف ديفيد كوبر انها نوع من المبالغات في الثقة بالنفس زائدة عن حدها، تصل بصاحبها ان يكون مزدريا للسلطة، ويترك ولا يسمع أي تحذير او نصائح قد تقال، معتبرا نفسه هو القدوة، (David E

Cooper. The Measure of Things (Humanism, 163

ويقول ديفيد اوين "ان متلازمة الشخصية بالظهور عادة عند سن الثامنة عشرة، وتبقى لصيقة لصاحبها، طيلة حياته، وتختلف متلازمة الغطرسة في انها يجب ان لا ترى كمتلازمة شخصية بل كشيء يتجلى في أي قائد فقط حين يكون في السلطة، وغالبا حين يلتصق بالكرسي، والتي يمكن ان تتلاشى يفقد السلطة، لأي سبب، وبهذا المنظور هي مرض السلطة والشخص في ان واحد " (ديفيد اوين، في المرض وفي القوة، ص ٢٩) ان هذا التعريف يجعل من المرض الشخصي للحاكم مشكلة عامة، يعاني منها كل الشعب، ويجب معالجتها كأي مشكلة وطنية او اجتماعية ليست شخصية، وخصوصا نجدها متجذرة اكثر في مجتمعاتنا السلطوية، والتي تمجد أصحاب الصلة، وما نجده من تملق ومبالغات وتضخيم لإنجازات هذا المسؤول.

بعد هذا العرض نصل الى ان الوصول للمناصب هذا شيء، والشيء الاخر بعد الوصول للسلطة تتغير نفسية الشخص، لما يعتاد على طاعة الناس له، ويرى نفسه تغيرت، وكما كان كل الطغاة، ويجب ان يخضع كل من يستلم منصب سياسي يجب ان يخضع لاختبار طبي، ويراقب كل من يستلم منصب وتشخص عن حالات الامراض النرجسية، وغيرها من الحالات، وفي هذا المجال نجد ان اغلب أصحاب المناصب في العراق، لديهم

النرجسية هي الكاريزما الخطرة، ولا ترى العيوب في ذاتها بل ترها في الاخرين، وانني موفق وقدير، وهذه الصفة عندما تمتلك السلطة، تتضخم الذات لتصل لأبعاد خطيرة، فتصل للكاريزما الخطرة، المقدسة لذاتها، ومعجبة بأفعالها. اما متلازمة الغرور السلطوي، هذه الصفة قد لا يكون الشخص نرجسيا، ولكنه يصاب بها حتى وان كان زاهدا وعابدا، متواضعا، ولكن بعد ممارسة السلطة لفترة طويلة، متلازمة الغرور، ان هذه الحالة تتآزر وتتضاعف باستلام السلطة. وهذا يصل به بعد ذلك الى الغطرسة.

عاشراً–التسامح وفصل الدين عن الدولة

اوربا لم تتطور وتتقدم حتى خرجت من تحت عباءة السلطة الدينية وولايتها ووصايتها، ليستلم السلطة أناس يحكُمون بدون وصاية ان التسامح لابد ان يكون موجودا بين الأديان، فيؤكد مونتسكيو على ان بعض المسيحيين بدأوا في التخلص من عدم التسامح التي سيطرة عليهم سابقا، ونشر التسامح، ونجد في اسبانيا هناك شعور بالندم بسبب طرد اليهود سنة (١٤٩٢م) وشعور في فرنسا بالندم من ملاحقة البروتستانت ووضح الامر لهم بان تقدم الدين يختلف عن التعلق به، وكذلك عرفوا ان ممارسة الدين او التمسك به لا توجب او تدعوا الى كره من لا يؤمنون به او ملاحقتهم(إبراهيم الزيني ، مونتسكيو، ص٥٦) التسامح مطلوب في كل دول العالم، واوربا غادرت حقبة الحروب الدينية، ونحن مطلوب منا ان نتجاوز كل الخلافات في بلادنا، والا يصعب العيش فيه، وخير مثال هو نظام الحكم

العماني، دولة تحمل كل ارث التاريخ، ولكنها قررت ان تكون دولة حديثة عصرية، كل في طريقـــه، لا تستطيع ان تتصرف او تتكلم ولا حتى تسال، عن أي موضوع ديني لا يخصك. والسيد في ذلك هو سيادة القانون، قانون الدولة

وهذا مونتسكيو يجيب سؤال عن سر تقدم الغرب، فيقول" سر تقدم الغرب هو في الاعتدال في الحكم، وسر توقف الشرق عن التقدم هو الاســـتبداد في الحكم اما الأمور الأخرى فهي توابع" (إبـــراهيم الزيني، مونتسكيو، ص١١٦)

على الناس وبلا خلافات سابقة مع اية انسان مهما كان دينه، ويكون كل أبناء البلد متساوون بالقانون، ولا فرق بين شخص واخر حسب المعتقد، الهدف من عملهم نجاح البلد إداريـــا، وكـــل حســـب اختصاصه، توفير خدمات وامان وحرية ويُحكمهم القانون، وهذا جان جاك روسو رفض ان تكـــون السلطات الموروثة أساس الحكم، ورفض كذلك ان تكون القوة أساس الحكم(د ماهر فاضل القيســـي واخرون، أسس التربية، ص٧٠) السلطات الموروثة تشمل الملك والكنيسة، فمن اعطى الكنيسة سلطة لان تتحكم بمصير الناس، ورفض القوة او الاستبداد ان يكون هو الأساس في الحكم، فالأســـاس هـــو التفويض من الشعب للحاكم.

الدولة مهمتها توفير الخدمات والأمان للمواطنين، مهما كانت انتمائهم او اصولهم واتجاهاتهم، ونجد ان من يخطط لعمل الدولة الدينية في بلادنا يحلو لـــه العيش في الدولة العلمانية الليبرالية، ولا يتنازل عن جنسيتها، لأنها تترك لهم الحرية، يريدون لا نفسهم الحرية وللشعب الوصاية، وهذا من الطائفتين وليس لواحدة. وكما جاء في كتاب الله العزيز﴿ ۞ **لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ۗ وَمَـــا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ** ﴾[البقرة: ٢٧٢]

(ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء) هذا تحديد من الله سبحانه وتعالى يحدد دور الحاكم، ودور رجل الدين، بعرض الدين وترغيب النـــاس وليس اكراههم او اجبارهم، هذا الشخص هل تريد ان تهديه والله قد لا يريد هدايته.

وعن الفرق بين دور الأنبياء ورجال الـــدين ودور القائد السياسي، يقول ليـــدل هـــارت "ان استشهاد الأنبياء رجما بالحجارة دو نتيجة طبيعية تثبت انهم قد حققوا مهمتهم ولكن رجم القائد يعني بكل بساطة أنه فشل في مهمته، وخلط بين مهمة القائد ورسالة النبي، ويحكم الزمن وحده إذا كانت هذه التضحية يمكن ان تصلح فشل القائد، ام تشرف الانسان، ولكنها تبقي قادرة على منع القادة مـــن الوقوع في الخطأ الشائع بينهم، وهـــو التضـــحية بالحقيقة على مذبح تسيير الأمور، دون فائدة مجدية للمصلحة العامة اذ ينتهي كل من اعتـــاد إخفـــاء الحقيقة بغية تسهيل العمل القائم الى فقدان قـــوة وسلامة تفكيره". (ليدل هـــارت، الاســـتراتيجية، ص٢٣) ان مهمة رجل الدين نقل الحقيقة بصدق وامانة مهما كانت النتيجة، وهذا المبدأ هو نجـــاح لرجل الدين، ولكن في عالمنا الحالي هذا يعتبر فشل

باعتبار من يستلم قيادة بلد لابد ان يكون سياسيا مع شعبه، ومع الدول الاخرى ليحصل على مكاسب لخدمة بلده، فهنا اختلاف في المبدأ الذي ينطلق منه كل منهما، ويرى رشيد السامرائي ان دور رجل الدين ليس حارسا او شرطيا او مخبرا، بل ان مكانه في الكنسية او المسجد مصلحا محسنا سمحا يحبب الناس بمبادئه، واذا حكم رجل الدين، فالمخلص لماذا يأت وعلى من يأت، ومن يحاسب اذا ما ظهر، هل سيحاسب رجال الدين الذين يحكمون، وهو سياتي يرفع الظلم عن الشعب من الحاكم فاذا كان الحاكم رجل دين؟.(رشيد السامرائي، تصور ارنولد توينبي وليدل هارت، ص٢٤٢-٢٣٤)

وهذا يتفق مع راي ارنولد توينبي، فيؤكد توينبي ان تجسيد التضحية بالنفس متمثلة بالمسيح عندما صلب فيبدو ذلك في نظر الفلاسفة يتجسدا فيها الحمق، فالحلول كثيرة ولكن رجال الدين هذا أسلوبه وطريقته (رشيد السامرائي، تصور ارنولد توينبي ص٣٠٢)

وان المجتمع الديمقراطي وخصوصا الانظمة التي تطورت عن الملكية وعند محاولتها حماية نفسها من هؤلاء القادة، بعدد من الاليات. مثل البرلمان ومجالس الوزراء والاعلام، وليست ذات فعالية على الدوام، اما أصحاب الأنظمة الديكتاتورية فلا توجد ضوابط ديمقراطية تمكن الناس من ازاحتهم، فأما بواسطة تدخل خارجي او انقلاب عسكري من الداخل، والعقوبات والادانات ثبت عدم تأثيرها. (ديفيد اوين، ٢٠).

والطريق الاسلم للديمقراطية هو الحكم لأصحاب الاختصاص، رجال الدين فضيلتهم في عباداتهم وهداية الناس محترمين، وكما قال علي الاديب القيادي في حزب الدعوة (لم يكن هذا العراق الذي نحلم به، وبول بريمر تعجل في تسليم السلطة).

https://share.google/Izu70YuOZ9ZujvaOM

يقول فولتير في وصف بن في ولايته بنسلفانيا عندما اقام فيه مجتمع الكويكرز والتي سُميت ولاية بنسلفانيا على اسمه " ان اول قانون هو عدم الإساءة لاحد بسبب دينه ..... ومن المناظر الجديدة ان يرى امير يخاطبه جميع الناس بصيغة المفرد(المجرد)وان يتحدث والقبعة فوق راسه، وان ترى حكومة بلا قسوس، وأمه بلا سلاح ومواطنون متساوون امام القانون وجيران بلا حسد (فولتير، رسائل فلسفية، ص٥٠) ان هذه الحياة المثالية، تمثل الحرية والعدالة والمساواة. وعدم تعظيم أصحاب المناصب. لا ينبغي لاحد ان يجعل من نفسه وسيطا بين الله والشعب لان الله لا يحتاج وسيط، انه أقرب من حبل الوريد، والشعب ليس بحاجة لوصي عليه، فالدولة مهمتها توفير الخدمات والعيش الرغيد للشعب وليس ادخالهم للجنة، او خوض الحروب للتوسع وكما قال فولتير "وكان هؤلاء الكهنة يدعون انهم وسطاء بين الله والناس، فيضعون قوانين ويحرمون ويحكمون بالموت على الناس (فولتير، رسائل فلسفية، ص٧٢) يقصد رجال الكنيسة وما كانت تفعله في اوربا.

أحد عشر –الحلول والنتائج

الكثير يقولون أن الديمقراطية لا تصلح للمجتمع الفلاني، وهذه النصيحة او التقييم للوضع اريد بها الإساءة، وهو تقييم خاطئ او تم عن قلة إدراك مشكلة الديمقراطية كما قال افلاطون انها تتحول الى الفوضى، ولكن ما السبب؟ السبب هو عدم تطبيق القانون، المشكلة فينا وليس في النظام الديمقراطي، فالان نجد أنظمة ديمقراطية مستمرة مما يقرب ٣٥٠ عام مثل النظام الديمقراطي في إنكلترا، ولكن ما جعل الديمقراطية تستمر هو النظام الصارم الذي يسيطر على البلاد وتطبيق القانون بصرامة لكي يحمي البلد والدستور والديمقراطية، والذي يحميها من الانزلاق الى الفوضى، وان الحرية والديمقراطية تعني أنك حر، ولكن لا تتجاوز على حقوق الاخرين، هذا فوضى يجب ان يردها القانون، والخوف من القانون يردع الاف الناس أكثر مما يعاقب شخص واحد.

ما يجب ان يعرفه الناس ان الفرد أساس اهتمام الدولة، وحماية الحقوق الطبيعية غايتها وسيدها، القانون عند جون لوك ليس هو أوامر تصدر عن الحاكم، بل يعبر عن إرادة جماعية كي تحمي الحقوق. ويصبح السيد الأعلى في البلد هو القانون، واعلى من الحكام أنفسهم، وعندما يتجاوز الحاكم سلطته المحددة فان شرعيته تزول، ويجب ان يعلم الجميع ان سلطات الحاكم ليست من ذات الحاكم، بل تعبير عن الإرادة العامة التي يستمدها من العقد الاجتماعي، شرط الالتزام بالقواعد، وليس الحاكم من يعطى للقانون شرعيته، بل العكس الحاكم يأخذ شرعيته من القانون، فالسلطة وسيلة لحماية الحقوق وليست غاية، والسلطة لابد ان تكون وسيلة للخدمة وليس وسيلة قهر. والدولة لا تمنح الحرية بل هي حق، فتعمل على تنظيمها وتحمها، القانون يضمنها ولا يقمعها .

بناء على ما تقدم ومن خلال متابعة ما يطلق عليهم قادة في دول العالم الثالث، وهم الحكام الذين تمسكوا بالحكم لسنوات طويلة واستعدوا لتسليمة لأبنائهم، او قد سلموه لأبنائهم او اسلافهم، اصبحوا محمومين بالاستحواذ هم وذويهم، بامتلاك الأموال والضياع والعقارات وكل الأشياء الثمينة، وهذه من الأمور الرئيسية في نقمة الشعب على الاب او الحاكم، وهو مغمض العينين عن تجاوزاتهم وظلمهم، واقرب الناس هم سبب النقمة على الحاكم، فالشعب يحمل ويسجل كل شيء ويتحين الفرصة التي لابد ان تحين، وغاب عن هؤلاء الحكام او ابنائهم ان عند سقوطهم من الحكم لن يستفيدوا شيئا مما جمعوه، فأما يقتلوا ويهربوا وتصادر املاكهم، كما حصل للقذافي في ليبيا وبن على في تونس وصدام حسين في العراق ومبارك في مصر وبشار الأسد في سوريا وعلي عبدالله صالح في اليمن، وكذلك تشاوتشسكو في رومانيا وفرديناد ماركوس في الفلبين، والكثير غيرهم فهذا النهم وحب الاستحواذ على الكثير من الأموال والعقارات والممتلكات هو احد الاسباب في سقوط الأنظمة الدكتاتورية يضاف لغيره من الامور ، فهو الفعل والسبب الرئيسي في اثارة الشعب، لان الشعب يرى انعدام العدالة، واكثر شيء يدفع الناس للثورة هو انعدام العدالة ولن يستفيد منه الحاكم ولا اتباعه، لا اثناء حكمه ولا

بعد سقوطه من الحكم. فان بقي في الحكم فكل شيء ميسر ومتوفر له، حصل انقلاب عليه او ثورة مهما كانت التسمية، سيقتل هو واتباعه او يجردون مما يمتلكون، فقط هذه الأملاك جلبت لهم السخط، ولا داعي لأثارة الشعب فأحد الأسباب لسوء حكم المتسلطين، وثورة الشعب عليهم، ان اتباعهم واقاربهم يحصلوا على سلطة فوق القانون والشعب، وذلك يثير غضب الناس، فالأفضل لكل حاكم الالتزام بالدستور وبنوده، حتى يحافظ على نظام الحكم.

قد يقول أحدهم أني جعلت من الأنظمة الاوربية مثالا يحتذى به؟ فأجيب مع التحفظ في بعض اعمال تلك الأنظمة، ولكن هي أفضل المتوفر حاليا، ان الدليل على ذلك ان اغلب أعضاء في حكوماتنا لديهم جنسية اوربية او أمريكية، إضافة للعراقية ويرفضون التخلي عنها، فنجدهم يحبون التنظير لدولة دينية ويحبون العيش في دولة علمانية، فقط يعملون على جعلها غير صالحة للعيش.

اثنا عشر–النظام البرلماني في العراق

إن دراسة الحرية والديمقراطية في العراق نجد ان المحتل الأمريكي عندما شكل الحكومة ووضع الدستور في ٢٠٠٥ بحجة إقامة الديمقراطية، زرع في الدستور بذور فناء الديمقراطية وبذر الإشكاليات والفساد والالغام في المجتمع، فوضع في الدستور ما هو محضور وممنوع في كل دساتير الغرب، وما وضعه هو أساس تحجيم الحريات واثارة النزعات العرقية والاثنية. فما هو؟

من يستطيع في أمريكا وبريطانيا وكل دول الغرب ان يشكل حزبا او حركة على أساس ديني او طائفي او عرقي او عنصري. ففي الدستور العراقي وضع أساس الطائفية والعرقية والاثنية، بان سمح بتأسيس الأحزاب على أساس قومي او طائفي او عرقي، فنحن في بلد وتحت الوصاية الدولية وخبرة العراقيين قليلة او بالأحرى عديمة في هذا الجانب، ففي أمريكا او اوربا وغيرها يكون الحزب اسم عام او بمبادئ عامه تشمل كل البشر، الحزب الديمقراطي او الجمهوري او المحافظين او العمال او حزب الخضر، ولم يتأسس لديهم حزب كاثوليكي او بروتستانتي او للبيض او للسود او ولا لأي أساس عنصري او قومي. او حزب فرنسي او امريكي، ولكن لابد ان يكون اسم الحزب اسم عام يجمع كل أبناء البلد، وعكس ذلك الأحزاب ستجعل البلد فاشلا، وتأكيدا على ذلك ما اوردناه سابقا في سيرة حياة ديفيد اوين، حيث نجد الأحزاب التي عمل فيها الديمقراطي والاشتراكي والاجتماعي، ولم يرد اسم البروتستانتي او البريطاني او للسود ولا للبيض.

واذكر في سنة ٢٠٠٥م (وقبل ان يُعمل الدستور) عمل أحد الصحفيين لقاء مع رجال دين من طائفتين في العراق، سألهما هل توافقان على إقامة حكم إسلامي في العراق، وافقا واعجبتهما الفكرة طالب الرجلين ان يكون الحكم اسلامياً، ولكن وضعت تحت مطالبتهم ألف علامة استفهام، هم اتفقا على مبدا هم مختلفين عليه من اكثر من ١٠٠٠ سنة، ولكن الشياطين تكمن في التفاصيل، هل ستكون الحكومة على هذا المبدأ ذاك، مطلب

سيكون هو النقطة الخلافية في المجتمع، في طريق الديمقراطية، فأرى أحدهما يفسر ويفهم الإسلام بأقصى اليمين، والأخر اقصى اليسار، وظهر التناقض من اول يوم. فلو سالت كل منهما ماذا تقصد، الحكومة الإسلامية من هذه الطائفة ام تلك لبدا الخلاف، القصد من ذلك نصل الى ان الحكومة ليس المطلوب منها سوى ان توفر الحماية والخدمات.

وفي دراسة أجرتها الموسوعة البريطانية قدمها الدكتور عقيل عباس عن الدولة الفاشلة التي قسمت العالم الى ١٧٩ دولة وكل دولة لها درجتها أظهرت ان العراق (دولة فاشلة او دولة هشة) لأسباب امنية واقتصادية والحرية الفردية وعدم وجود مؤسسات رصينة ووجود جماعات مسلحة البطالة والفقر وانعدام التنمية وانعدام المؤسسات المدنية، وتقديم الخدمات العامة وتطبيق القانون على الجميع https://youtube.com/watch?v=TAe7FZCUNCw وعدم قدرة المؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية بالقيام بأعمالها، والعراق بالمرتبة ٣١ أي ضمن دول عالية الهشاشة.

الكتلة الأكبر التي تشكل الحكومة .

من معوقات تطبيق الديمقراطية هو تفسير المحكمة الاتحادية للكتلة الأكبر، والتي كان نتيجتها صعود حزب غير الذي فاز، والتفسير ان الكتلة الأكبر التي تتشكل تحت قبة البرلمان، وهذا مناقض ومنافي لكل عرف وقانون وعرف، لأنه في كل العالم من يفوز بأعلى الأصوات تحترم إرادة الناخبين ويشكل هو الحكومة، والا لماذا تجري الانتخابات؟ إذا ما كانت الكتلة الاكبر التي تتشكل تحت قبة البرلمان إذا الامر كذلك فليجلس رؤساء الكتل بعد كل أربع سنوات ويقررون تشكيل الكتلة الأكبر، (فالنواب ورؤساء الكتل مخلدين في البرلمان بدون تحديد فترة محددة)، ثم حكومة جديدة، إذا الاصح ان تكون الكتلة التي فازت في الانتخابات هي صاحبة الحق في تشكيل الحكومة وبدون مزايدات واستقطاب وتنافر وإعطاء تنازلات من اجل تكوين الكتلة الأكبر.

المعارضة في البرلمان

المعارضة في البرلمان شيء طبيعي وصحي وصحيح ويعمل على مراقبة الحكومة، وتقييم وتقويم عملها، ولكن ان كل من فاز في الانتخابات يجب ان يحصل على المغانم، هذا لم يحصل في برلمانات العالم، وما يجري في العراق اليوم عملية تقاسم للمغانم، وليس هناك امانة واحترام ولكن برلمان العراق بسبب قصور في الرؤية، وتعطش الكل للسلطة والامتيازات، جعل الكل تريد مقاعد بالحكومة ويتقاسمون المناصب، كل كذا صوت في البرلمان لهم وزير، وكل كذا صوت وكيل وزير او مدير عام او محافظ، هذه غنائم .

المخصصات والامتيازات

تحول الهدف من الوصول للبرلمان من مهمته تشريع القوانين، ومراقبة الحكومة، الى الحصول على الامتيازات والمخصصات أصبحت شيء جاذب لكل من يطلب الجاه والثراء، فان يحصل عضو البرلمان على رواتب عالية جدا ودفعة تحسين معيشة، وسيارات مصفحة، وسكن وحمايات وتقاعد أكثر

من كل ال موظفين الذي يخدمون البلد عشرات السنين، ان ذلك جعل الوصول للبرلمان هدف لكل من يبحث عن الجاه والمكاسب والامتيازات، وبدون ان تكون لديهم كفاءة ومهارة وخبرة عن العمل الأكاديمي. وتخلف أصحاب الشهادات والكفاءات عن التنافس وسط فوضى الانتخابات، والا كيف أصبح تتنافس في كل محافظة مئات الكتل وفي كل كتلة عشرات المرشحين.

اثنا عشر–امتيازات وواجبات النائب في العهد الملكي في العراق نجد ما يلي.

١–يستلم النائب بقدر راتب مدير مدرسة، ويقطع الراتب بعد انتهاء الدورة البرلمانية، ويعود لعمله السابق.

٢–ليس للنائب اية رواتب تقاعدية.

٣–ليس للنائب حمايات، وله قطعة سلاح يستخدمها ولا يمتلكها.

٤–يتم رفع الحصانة عن النائب ومحاكمته خلال أسبوع، حال اثبات ولائه لدولة أخرى.

٥–لا يحق للنائب العمل في الاستثمار ولا شراء عقارات طوال فترة خدمته.

٦–لا يحق لأقارب الملك حتى الدرجة الرابعة الترشح للمجلس.

تدل هذه الشروط على النزاهة هذه الشروط والامتيازات كلها غير موجودة اليوم، وهذه الشروط تجعل فقط من لديهم النزاهة وهذه تجعل فقط من لديه شيئا يريد ان يقدمه للبلد فليرشح، وليس مستعجل الثراء وطالب الامتيازات. وأساتذة الجامعات والعلماء اخذوا يتجنبون الخوض مع المئات في فوضى التنافس، ووسط هذا لا تضيف له عضوية البرلمان شيء، بل هو يضيف للبرلمان شيء .

وهناك تصريحات من أعضاء في الحكومة عن بيع مناصب معينة، ودفع مبالغ لأخذ موافقة الأعضاء الاخرين، ان ذلك المفروض لا يمر بدون متابعة وتحقيق من القضاء او النزاهة او البرلمان، لان هذا مخالف للدستور ولقواعد العمل السياسي، هذا يعتبر بوادر سرقة، لان من يأخذ منصب معين مقابل مبلغ معين، فهذا الشخص او الكتلة ليس جمعية خيرية، بل جاء ليحقق مكاسب، وعندما يدفع مبلغ فانه يريد الحصول على اكثر منه بمختلف الطرق الغير مشروعة، وكل من يدفع مبالغ في الانتخابات او في الحصول على مناصب، هذا ليس عمله نزيها، بل يريد ان يبتز او يسرق او يستحوذ.

ثلاثة عشر–الاستنتاجات

١–المشكلة التي بدأت وتفرعت منها اغلب مشاكل العراق، وهي سماح الدولة الراعية للديمقراطية في العراق (الولايات المتحدة) بتأسيس الأحزاب الدينية والطائفية والقومية والعنصرية، وهذا ما هو ممنوع مطلقا في كل الأنظمة الديمقراطية الغربية وكل العالم، ففي هذا النظام بذور الفساد والتفكك، ففي كل دول العالم لحزب يكون بأسم عام، ديمقراطي اجتماعي اشتراكي جمهوري عمالي محافظين، والدليل(أسماء الاحزاب في الهامش التعريفي في هذا

البحث عن ديفيد اوين) و لم نجد لديهم حزب للسود او للبيض او مسيحيين او كاثوليك او بروتستانت، ما ممنوع لديهم ويخافون على بلادهم منه، وضعوه عندنا فكان بذرة المشاكل. وهذا مناقض لمبدأ مونتسكيو في فصل الدين عن الدولة. ولا يحدد المنصب الفلاني للجهة الفلانية، بل ان المنصب للشخص الأفضل لو كان اسودا لو كان من أي عرق او لون او طائفة، المهم يحصل اعلى الأصوات، كما في دول اوربا واسيا، في بريطانيا يحكمها هندي وسنغافورا مسلمة. المهم يرتقي بخدمة الشعب.

وتحديد من يستلم منصب معين من مجموعة معينة، لا يجوز ومناف للديمقراطية، فالشخص الأفضل وصاحب الأصوات الأعلى هو الذي يكلف بغض النظر من أي طرف كان، حتى لا يكون هناك تخندق تبعا للانتماء حتى وان كان الشخص لا يصلح. فالبقاء للأفضل.

الكتلة الأكبر التي تشكل الحكومة:

٢-أكبر معوقات تطبيق الديمقراطية هو تفسير المحكمة الاتحادية للكتلة الأكبر، ونتيجة التفسير في ٢٠١١ صعود جهة غير الحزب الذي فاز. وكان نتيجتها احتجاجات ٢٠١١ اعتراضا على تفسير المحكمة الاتحادية الذي أدى الى خراب العراق بعد سقوط ٤ محافظات، والتفسير ان الكتلة الأكبر التي تتشكل تحت قبة البرلمان، وهذا مناقض ومنافي لكل عرف وقانون وعرف، لأنه في كل العالم من يفوز بأعلى الأصوات تحترم إرادة الناخبين ويشكل هو الحكومة، والا لماذا تجري الانتخابات؟ فإذا كانت الكتلة الاكبر التي تتشكل تحت قبة البرلمان، إذا الامر كذلك، فليجلس رؤساء الكتل بعد كل أربع سنوات، ويقررون حل الحكومة وتشكيل الكتلة الأكبر، (فالنواب ورؤساء الكتل مخلدين في البرلمان بدون تحديد فترة محددة)، ثم حكومة جديدة، وهذا لا يجوز إذا الاصح والمعمول به في كل العالم ان تكون الكتلة التي فازت في الانتخابات هي صاحبة الحق في تشكيل الحكومة وبدون مزايدات او شراء ذمم، واستقطاب وتنافر وإعطاء تنازلات، وبيع البلد وحكومة ضعيفة نتيجة لذلك، من اجل تكوين الكتلة الأكبر.

٣-التسامح وتقبل الاخر، من اهم الأشياء التي يجب ان تطبع الدولة وكما جاء في كتاب الله العزيز ﴿ ۞ **لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ** ۗ ﴾ **[البقرة: ٢٧٢]** فالدولة دورها ان توفر الخدمات وليس اكراه الناس على مبدا معين، او ادخالهم للجنة، ويجب القانون هو سيد الموقف في الدولة وليس اية جهة ثانية.

٤-من اساسيات عمل البرلمان وجود المعارضة، فمن لم يفوز ولم يشارك في الحكومة، عليه ان يكون معارضة، يراقب الحكومة وينتقدها ويبين سلبيتها، وهذا صميم الديمقراطية، ولكن ان يكون كل أعضاء البرلمان لهم حصة في الحكومة، ويقسم كل كذا عضو برلمان في الكتلة لهم وزير او وزيرين او مدراء عامين، هنا نجدهم الكل تتقاسم الحكومة كما يتقاسمون الغنائم، ويتصارعون عليها، فلم تعود هناك مراقبة وكل كتله لديها تجاوزات، ويتم الاتفاق على

السكوت المتبادل، والمسلوب حق المواطن، فاين النظام الديمقراطي؟

٥-الوصول للبرلمان أصبح هدفا بحد ذاته وليس خدمة البلد وتشريع القوانين، ومراقبة الحكومة، بل الهدف الحصول على الامتيازات والمخصصات لكل من يبحث عن الجاه والمكاسب، وبدون ان تكون لديهم كفاءة ومهارة وخبرة في العمل البرلماني وانما الهدف المكاسب. وتخلف أصحاب الشهادات والكفاءات عن التنافس وسط فوضى الانتخابات، والا كيف أصبحت تتنافس في كل محافظة مئات الكتل وفي كل كتلة عشرات المرشحين، وخطأ كبير عندما جلس البرلمان المؤتمنون على أموال الشعب بتخصيص الرواتب والامتيازات لأنفسهم، ولا أحد يعترض. اذا كثرة الامتيازات مضرة لا لها جعلت الوصول بحد ذاته هدف وليس تقديم الخدمة، والانتخابات أصبحت فوضى بعدد مرشحيها وكتلها، إضافة الى ان تلك المبالغ خسارة ليس لها داع، ومن لا تعجبه الامتيازات لآياتي، هناك أساتذة في الجامعات وغيرهم برواتبهم يقدمون خدمة لبلدهم.

٦-أفضل أنواع الحكم هي كما وصفها فولتير هذه الحكومة الحكيمة التي يكون فيها الأمير القادر على كل شيء لصنع الخير، مقيد اليدين في صنع الشر، والتي يكون السيناتورات عظماء بلا عتو، والتي يكون للشعب نصيب في حكومتها بلا بلبلة. (فولتير، رسائل فلسفية، ص٦٦) هذه الحكومة التي تجمع بين النظام الارستقراطي والنظام الديمقراطي، مثل نظام الحكم في إنكلترا من ٣٥٠ سنة الى اليوم وكذلك نظام الحكم في العراق في العهد الملكي مجلس نواب ومجلس اعيان، ملك يملك ولا يحكم، مقيد دوره يحافظ على النظام في الدولة ويراقب الحكومة ورئيس وزراء يحكم ولا يملك، وحكما الامة مجلس الشعب ومجلس العموم، يراقب أحدهما الاخر، فان مجلس الشعب عوزهم الخبرة. وهذا يفيد في مراقبة مجلس النواب كما في الفقرة السابقة (٥)، عندما خصص المجلس الامتيازات لنفسه، وحصل خلل في عمله.

٧-الامراض النفسية من الغطرسة والنرجسية هي النتيجة التي يصاب بها المسؤول نتيجة لبقائه فترة طويلة وللتسلط وبقاء المسؤول في المناصب لعدة سنوات، فالبقاء فترة طويلة، من رؤساء او رؤساء حكومات وحتى رؤساء كتل ونواب في العراق تنطبق عليهم هذه الحالات، وذلك لبقائهم فترة طويلة.

٨-نتيجة لطبيعة مجتمعاتنا الابوية والعشائرية، نجد هناك ناس يميلون للأنظمة الابوية، التي اعتدنا عليها، وتقديس ولات الامر، ونحب ان نوكل امورنا لشخص قد يحسن التصرف او لا يحسن. تدفع الكثيرين الى تفضيل النظام الفردي، فيتحول الى نظام استبدادي، وذلك لأننا اعتدنا على عدم تحمل المسؤولية، ويكون امامنا التزامات، بل نوكل امورنا لشخص ونحن نتبعه ونبجله ونجعله فوق البشر ثم يتحول ا نرجسيا متغطرسا، ولا فضيلة لديه، قد لا تكون الكفاءة، بل العاطفة الابوية الانتماء للمجموعة تربطنا به حتى وان كان سيئا. فنحن نحب

ان نوكل امورنا لشخص وهو قد يسيء لهذا التفويض.

٩-- وهذا مونتسكيو يجيب سؤال عن تقدم الغرب، فيقول" سر تقدم الغرب هو في الاعتدال في الحكم، وسر توقف الشرق عن التقدم هو الاستبداد في الحكم اما الأمور الأخرى فهي توابع" (إبراهيم الزيني، مونتسكيو، ص١١٦) ان اوربا غادرت مستنقع الخلافات الدينية ووصلوا مرحلة التسامح والتعايش، هذا امر وسيادة القانون هو الامر الثاني، وفي بلدنا نجد ٢٣ سنة والنزعات الدينية لم تغادرنا، ولم تغادر عقول الساسة (وهم ليسوا بساسة، ولا يتبعون منهجا سياسيا، لدينا مجموعة متصيدين يعيشون على الخلافات، ولم يساوي بلدنا سلطنة عمان في سيطرة وسلطة القانون، التي يلتزم بها حتى السلطان، والتعايش

١٠-يجب ان تحدد دورات الترشح للبرلمان او الرئاسات بدورتين فقط، حتى تحافظ المؤسسة على نزاهتها، لان هناك نواب في البرلمان العراقي من اول دورة لحد الدورة السادسة الان، وهم اما أعضاء او مرشحين، ومع كل اخفاقات الحكومة في كل دورة تعاد من جديد نفس الوجوه، وهناك مقولة لألبرت أينشتاين، (الغباء هو تكرار نفس الفعل مرتين وبنفس الخطوات مع انتظار نتائج مختلفة) فلن يتغير شيء.

ومسائلة كل نائب او كتلة عن مصدر التمويل والدعاية، واتخاذ أقسى العقوبات مع المتجاوزين، ليكون رادعا ولا يكون البرلمان مكان للسيئين، حتى يأتي للبرلمان فقط الشخص النزيه، الذي جاء ليخدم بلده.

تضارب المصالح

يؤكد الباحث/الباحثون عدم وجود أي تضارب في المصالح المالية أو المهنية أو الشخصية قد يؤثر في تصميم الدراسة أو تحليل البيانات أو تفسير النتائج أو نشرها، وأن جميع الإجراءات البحثية تمت وفق معايير النزاهة والموضوعية العلمية.

رابع عشر–المصادر والمراجع

١ –الزيني إبراهيم ، مونتسكيو، دار كنوز القاهرة ٢٠١٤

٢ –افلاطون، جمهورية افلاطون، ترجمة حنا خباز، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٣

٣ برن اندرو روبرت ، تاريخ اليونان، ترجمة محمد توفيق حسين، كلية الآداب، بغداد، ١٩٨٩

٤ –برهية اميل ، تاريخ الفلسفة اليونانية، الجزء ١، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة بيروت، ١٩٨٧

٥ –رسل برتراند، حكمة الغرب، ترجمة فؤاد زكريا، الجزء ٢، سلسلة عالم المعرفة الكويت، ١٩٨٢

٦ –روزنتال، يودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠.

٧ –محمود، زكي نجيب، قصة الفلسفة اليونانية، السلسلة الفلسفية، ط٧ القاهرة بدون تاريخ

٨ –ميكافللي، نيقولا، الأمير، ترجمة فاروق سعد، دار الافاق الجديدة، ط ٩، بغداد ١٩٨٨،

٩–فولتير، رسائل فلسفية، ترجمة عـــادل زعيتـــر، بيروت، ٢٠١٤.

١٠–مونتسكيو، روح الشرائع، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية بيروت، اليونسكو، ترجمة عادل زعيتر، طباعة دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٣

١١–ماهر فاضل القيسي واخرون، أسس التربية، دار الحرية للطباعة بغداد، ٢٠٠٢

١٢– ديورانت، ول ، موسوعة قصة الحضـــارة، ترجمة محمد بدران، ج ١١، عصـــر اليونـــان، دار نوبوليس، بيروت٢٠٠٨

١٣–ديورانت، ول، قصة الفلسفة من افلاطون الى جون ديوي، ترجمة فتح الله المشعشـــع، مكتبـــة المعارف، بيروت ٢٠٠٤

14.David E Cooper. The Measure of Things Humanism, Humillty, and Mystery (Oxford. Clarendon Press, 2002

16.https://rebrand.ly/un2podv

17.https://youtube.com/watch?v=TAe7FZCUNCw

https://share.google/Izu70YuOZ9ZujvaOM

18.https://share.google/7QzAwRhYIfDaRpWHG.

سائل الماجستير والدكتوراه:

١– رشيد أحمد محمد، تصور ارنولد توينبي وليدل هارت للتاريخ بين الالية التربوية والتفسير العلمي، أطروحة دكتوراه كلية الآداب جامعـــة حلـــوان جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨. .